اللهم صل على سيدنا محمد وآله

الإبعيري الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر كما قال السعد وسوان لا تكون حينئذ بمعنى غير وان النفي بلا انما تسلط على لا قوله لا يصح ان يكون غير المستثنى منه اي ومقتضى الخبرية انه عينه لان خبر لا اصله خبر عن اسمها والخبر عين المبتدا في المعنى والحاصل ان الخبر عين المبتدا في المعنى وهنا لا يصح ذلك لان الخبر هنا مستثنى والمبتدا مستثنى منه والمستثنى لا يصح ان يكون عين المستثنى منه لان المستثنى مبين لما قصر بالمستثنى منه والمبين يجب مغايرته للمبين اذ الشيء لا يبين نفسه قوله والخاص لا يكون خبرا عن العام اي لان مقتضى الاخبار به عنه ثبوت الخاص مع كونه افراد العام مع كونه اكثر افرادا وذلك باطل قوله كلا يقال الحيوان انسان اي اذا جعلت ال للاستغراق واما ان جعلت ال للحقيقة والقضية مهملة في قوة الجزئية وهي صادقة بعض صح ان يقال ذلك قوله فرع قوله ان مذهب سيبويه واما على قول الاخفش القائل بعمل لا في الخبر كالاسم فالخبر محذوف وهو موجود والاسم المعظم ليس خبرا عنها فلا خبر عاملة في خبر معرفة على كلا القولين قوله وانه اي الخبر قوله لما كان موضوعه فيه حول لا اي وهو المبتدا قوله ومقتضى هذا اي ما ذكر من اجزاء الكلمة لا يعمل قوله لا كرابعة عملها في اي المعمولين الخ اعترض بان سر لم يقل بعملها في الاسم ولا في الخبر بل يرى ان لا المركبة لا تعمل اصلا ولا في الاسم لان جزء الشيء لا يعمل فيه فعندكان لا لما ركبت مع الاسم بني الاسم على الفتح ولا محل له من الاعراب ثم ان مجموع لا مع اسمها في محل رفع بالابتداء والخبر بعدهما باق على ما كان عليه قبل التركيب بمجموعهما كان موضوعه فيه قول لا وهو المبتدا واما القائل بعمل لا في الاسم دون الخبر هو ابن مالك وعلل ذلك بان تركيبها مع الاسم اضعف شبهها بان مورد عليه ان مقتضى ذلك انها لا تعمل في الاسم واجاب بانها انما عملت فيه لما عقد لها ولو علمت ان سيبويه كما مر عليه بحث ولا يحتاج لجواب والذي يرد عليه البحث ويحتاج للجواب عنه انما هو ابن مالك قوله ضعف حين كتب هذا يشعر بان علة البناء التركيب وهو لعمر قولين تقرر ما قوله لم يثبت عملها في المعرفة بل في النكرة وهذا على مذهب ابن مالك واما على مذهب سيبويه فلا عمل لها الا قوله كون الاستثناء مفرغا فيكون ما قبل الا عاملا فيما بعدها وما بعدها مخرج من مفرد قبل الا فما بعد الا له حالتان حالة اخراج وحالة معمولية فهو بالنسبة للضمير الذي في الخبر المحذوف مستثنى ومخرج وبالنسبة للاله معمول لا انه خبر عنه قوله نعم الاستثناء منه في فيه انه لا محل لهذا الاستدراك بل كان الاولى ان يقول وانما هو من مفرد ادرج في بالا على الا اله موجود الا الله فقوله لا اله الا الله استثناء من الضمير المستتر في ذلك المقدر خبر لقيامه مقام الخبر وهو ذلك المفرد قوله لصحة المعنى اي وانما جعلنا الاستثناء من مفرد لاجل صحة

المعنى

١٣٧

المعنى معناه انه لا يصح المعنى بدون ملاحظة ذلك المفرد وليس كذلك بل يصح المعنى بجعله خبرا عن الاله من غير ملاحظة الاستثناء من ذلك المفرد والمعنى لا اله الا الله فكان الاولى للشارح ان يقول لصحة المعنى بقوله لجعله مستثنى من كون المستثنى منه والحاصل ان صحة المعنى حاصلة من جهة الاسناد والخبرية ولا التفات للمفرد انما هو لاجل الوفاء بقاعدة ان المستثنى يجب مغايرته للمستثنى منه قوله والا عتوا اي مذ لك المفرد لفظا من حيث الاعراب بحيث يجعل خبرا او ما قام قوله في نحو ما زيد الا قائم في هذا نظر لما الكلام مجرد قوله منظور اليه لجانب اللفظ اي من غير اعتبار شيء مقدر زائد على المبتدا والخبر قوله لجانب المعنى اي لجانب التقدير وهذا لا ينافي ان المعنى المقصود والحاصل ان الاعتراض التالي في كلام الشارح حاصله ان جعل اسم العظيم خبرا يصير انه عين المبتدا وهو الاله وجعله مستثنى يصير غيرها وهذا تناقض بجعله خبرا مع كونه مستثنى ما حاصل ما يلزم عليه من التناقض وحاصل ما اجاب به الشارح ان الجهة منفكة لان الخبرية بالنظر للاله والاستثناء بالنظر للمحذوف اي للضمير المستتر في المحذوف واعترض بان الضمير الراجع للاله هو عين الاله مرجع الامر الى ان الجهة واحدة والتناقض باق وذلك لان مقتضى كون الاله مرجع الضمير المستثنى منه ان يكون غير الله ومقتضى كونه مخبرا عنه بالله انه عينه واجيب بانه في جانب الخبرية بملاحظة الامر جملة الخبر والمحصور في الاله وان المعنى لا اله غير الله والشان ان لا اله المحصور وهو الموصوف بالراجع المغايرة له وهو عين الخبر واما في جانب الاستثناء فيلاحظ ان الاله عام والله فرد منه فحصل التغاير والاشكال فتامل ذلك قوله واما الثالث في حاصله ان نولم الخاص لا يكون خبرا عن العام محمول على اذا ما حمل الخاص على جميع افراد العام بحيث يصير المعنى جميع افراد العام هي هذا الخاص وما هنا ليس كذلك بل القصد هنا ان هذا الامر العام الذي هو الاله لم يتحقق خارجا في غير هذا الفرد الخاص وهو الله وان كان بحسب مفهومه عاما فال الامر الى ان محل امتناع الاخبار بالخاص عن العام اذا كان على وجه الايجاب اما اذا كان وجه السلب فلا منع لصحة ما الحيوان انسان اي ليس كل فرد من افراد الحيوان انسان ولا الاله الا الله من هذا القبيل وذلك لان المقصود سلب الالوهية وعدم تحققه في الخارج في غير هذا الفرد المعين وتخصيص هذا الفرد المعين بوصف الالوهية قوله لان العموم منفي اي لان ذا العموم وهو الاله منفي قوله والكلام اي وهو لا اله الا الله انما سيق لنفي العموم لا لي انما سيق لعموم النفي لان الاستثناء دليل على عموم السلب لا انه دليل على سلب العموم قوله وتخصيص الخبر المذكور عطف على نفي اي انما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور اي وهو الله قوله بواهر ما دل عليه اللفظ العام وهو الاله ومعناه ان الله تعالى متميز بانه فرد من افراد الاله فتكون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)